قراءات نقدية للدراسات التقليدية في المدينة العربية «الإسلامية» (2.3)

مط القواعد خارج حدودها لتناسب المصطلح

د. وليد أحمد السيد *

■ لم تقتصر إشكالية الدراسات التقليدية على ابتداع مصطلح المدينة «الإسلامية» وما كرسته من استحداث نمطية «أيديولوجية» للمدينة العربية مما لا نجده في تاريخ العمارة على اختلاف الحضارات، بل تعدت ذلك إلى إشكالية أخرى تتعلق بالمحتوى والمضمون. وفي هذه المساحة سنعنى بإرساء نقاط عامة برسم المزيد من التدبر والبحث وعلى طريق تكوين أطروحة عامة تضع هذه الدراسات التقليدية تحت المساءلة والتمحيص وتؤسس لمراجعة نقدية شاملة هدفها إعادة ترسيم العلاقة بين الموروث كناتج ذي أطر قابلة للتداخل مع معطيات الواقع وبين ما قدمته هذه الدراسات من «نمطية» مقولبة كتاريخ جامد. ونكمل تاليا أطروحتنا باستكمال مراجعة كتاب بسيم حكيم (المدينة العربية الإسلامية – قواعد وأحكام البناء) بعرض أبرز أفكاره.

صورة من كتاب بسيم حكيم لحي في مدينة مراكش بالمغرب

يقسم بسيم حكيم دراسته إلى أربعة فصول رئيسية يستهلها في الفصل الأول بمتعلقات الشريعة الإسلامية وما يسميه الضوابط البنائية للمتجاورة السكنية، حيث يستعرض مجموعة من النظم والسلوكيات والأطر التي حكمت الموروث العمراني في مدينة تونس التي يطبقها كحالة دراسية. ويورد في هذا الفصل مجموعة من الفتاوى وحالات الخصومة والنزاعات بين الجيران في مسائل البناء اعتمادا على قواعد فقهية شرعية أبرزها قاعدة «لا ضرر ولا ضرار». كما يسرد مجموعة من القوانين التي يعتبرها مهمة في تقرير أبعاد المدينة «الإسلامية» منها عرض الطريق والذي تستند مجموعات من الدراسات التقليدية في تحديده بسبعة أذرع انطلاقا من الحديث «إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبعة أذرع» – عن رواية مسلم، أو ما يتسع لجملين محملين واحدهما رائح والآخر غاد، كما يحدد ارتفاع شرفات المنازل المطلة على الطريق براكب الجمل. في الفصل الثاني يتطرق الكاتب للمدينة ككائن عضوي وما تتكون منه من أنماط المباني من مركزها لمحيطها، وهو ما يطلق عليه «لغة التصميم» والتي تضم المدرسة والمسجد والمتجاورة السكنية وغيرها مما يحوي تركيبة عضوية بنائية تكون معالم المدينة (تونس). في الفصل الثالث يتطرق «لعملية البناء» في المدينة، تونس، ويعني بعملية البناء الأفعال والحوادث والقرارات التي تم اتخاذها والتي أدت للشكل الناتج للمدينة. أما الفصل الرابع فيستخلص به الكاتب مجموعة نتائج لدراسته تتضمن نقد الدراسات الاستشراقية للمدينة «الإسلامية» والتي يراها تعوزها المنهجية وبأنها سليمة وإن كانت سطحية في ربطها بين السبب والمسبب. لكن من أبرز نتائج دراسة حكيم هو تأكيده على أن أسس التركيبة البنائية للمدينة العربية «الإسلامية» وعلى امتداد العالم الإسلامي هي مجموعة من النظم والقوانين المتعلقة بقواعد البناء والمستمدة من «الفقه الإسلامي» والشريعة (!). أما ملاحق الدراسة فتحوي في القسم الأول مجموعات من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية العامة التي تحض على الخلق الكريم والمعاملة الحسنة بين الناس، وفي القسم الثاني تحوي ترتيبا زمنيا للرجال الذين نشروا المذهب المالكي في شمال إفريقيا حيث مدينة تونس كحالة دراسية للكتاب، أما القسم الثالث فيحوي عينة مترجمة من وثيقة ابن الرامي. ما تحويه الطبعة المزيدة الحالية هي ورقة بحثية للكاتب حول دور الاعراف الاجتماعية في تباين العمران في المدن «الإسلامية» تذيل ملحقات الكتاب.

بالنظر لمحتوى كتاب حكيم، يسجل له، كما ذكرنا آنفا، المنهجية المتبعة في تتبع مجموعات الأسس وتحري العوامل الناظمة للمنتج العمراني. فمن أبرز ما تفرزه هذه المنهجية، وهو مما تناقلته دراسات أخرى، هو محاولة تمييز أطر التعامل مع مكونات المدينة من خلال ثلاث قواعد هي الاستخدام، والملكية والسيطرة ومتراكباتها، (استخدام– ملكية، ملكية–سيطرة، استخدام– سيطرة)، ومن ثم تتبع المتعلقات الفقهية المقررة ضمن هذه القواعد العامة لتحديد علاقات القاطنين بالمدينة ومحددات العمران بها. ومن الأمثلة التي تحفل بها دراسة حكيم، والدراسات التقليدية في هذا الإطار، ما تسرده من قوانين تحديد عرض الطريق العام وحقوق (الاستخدام، والسيطرة، والملكية) للمرافق العمرانية في البيئية الحضرية ضمن مبدأ شرعي ينبثق من حديث (لا ضرر ولا ضرار)، ومتعلقات بناء الجدران للبيوت المتلاصقة بما لا يحجب الهواء عن الجار، ونظام الحسبة والمراقبة الذاتية التي تحض عليها الشريعة. ويستحضر حكيم وثيقة ابن الرامي في مراجعة مسائل قضائية مختارة من الفتاوى مما حفلت به دواوين القضاء والمنازعات بين الجيران مما كان له دور في تراكمية اتخاذ القرارات البنائية وتناقلها كأعراف بنائية (!).

ولتفنيد مجموعة الادعاءات في هذه الكتب التقليدية، بسيم حكيم مثالا، ولإعادة قراءة العلاقة بين نصوص الشريعة العامة التي تودرها هذه الدراسات وبين الناتج العمراني كسبب ومسبب بموضوعية، سنعمد تاليا إلى مراجعة بنودها مراجعة نقدية. وابتداء يمكن القول أن هذه المنهجية في دراسة المدينة العربية لا يعيبها شيء، إن كان المقصود تناولها كدراسة تاريخية «لحالة تاريخية» خاصة في فترة خاصة. أما الإشكالية فهي محاولة تعميم النتائج وبخاصة تأويلات النصوص الدينية العامة التي تحض على الأخلاق والتسامح ليتم تصنيفها كأطر اجتماعية محددة وناظمة لتصبح «أقنوما مقدسا» في قواعد التخطيط والبناء ومطها خارج إطارها الاجتماعي الإنساني. فهذه الدراسات تسمها سمة عامة في تعداد هذه الأطر والسلوكيات والأنظمة سردا حرفيا، وإلى حد كبير، «سطحيا»، وقراءة الناتج العمراني للمدينة كإفراز مباشر وأوحد لهذه النصوص العامة. فمثلا نقرأ في الفصل الأول من كتاب حكيم مجموعة من المبادئ التي يناقش فيها الأسس الناظمة للتكوين العمراني في المدينة، ومنها مثلا المبدأ العاشر والذي يورده كحديث منقول عن الرسول (ص) أن «فائض الماء ينبغي مشاطرته مع العامة»، مما أدى، بزعم الدراسة، لقيام مبدأ توفير «سبيل الماء» للعامة في طرقات «المدينة الإسلامية»، وهي قراءة تقحم حديثا نبويا عاما وتخصصه كأحد القواعد البنائية في المدينة، فيما يعكس استخدام سبيل الماء العام إحدى بدهيات المتطلبات الإنسانية لعابري السبيل والتجار والعامة من المساكين في بيئات قاسية المناخ!

وتدعي الدراسات أنه مع تطور النمو في المدن العربية «الإسلامية» واتساع رقعة الإمبراطورية الإسلامية حتى جنوب الأندلس، تطورت مجموعة من الخبرات فيما يتعلق بقوانين البناء والمشكلات التي وردت بالقضاء، وأن القضاة كانوا يستنجدون بالإضافة الى العلم الشرعي في فض النزاعات بين الجيران في مسائل البناء ببعض المتمرسين في خبرة البناء ومنهم ابن الرامي (محمد بن ابراهيم اللخمي، توفي سنة 734 هـ– 1334 م) الذي كان مشهورا بخبرته الفذة في مسائل البناء والقوانين ومتعلقاتها والتي صنفها في كتابه (الإعلان بأحكام البنيان). وهذا الكتاب، كما تشير المصادر التاريخية، هو عبارة عن مجموعة من القضايا في النزاعات بين المتخاصمين حول مسائل البناء، والتي تراكمت لابن الرامي بمرور الزمن، بالإضافة إلى جملة من الأحكام والفتاوى والأوضاع العرفية التي غدت بمثابة القوانين البلدية فقام بتصنيفها ضمن كتب: الأول كتاب الأبنية في الجدار، والثاني كتاب نفي الضرر، والثالث كتاب عيوب الدور، والرابع كتاب الغروس، والخامس كتاب الأرحية. أما كتاب الأبنية في الجدار فيشتمل أساسا على مسائل في النزاعات بين الجيران المشتركين في جدار واحد نظرا لتلاصق المدينة ودورها، وذلك حين قسمته أو بنائه أو اعادة بنائه إذا انهدم أو استغلاله لحمل السقف عليه. أما الكتاب الثاني حول نفي الضرر فيعتمد ابن الرامي فيه منهجا فقهيا ركز فيه على مسائل الضرر فيما يختص بالبناء والبنيان. وفي كتابه الثالث عيوب الدور يسجل ابن الرامي مجموعة من النوازل أو الوقائع التي عاينها بنفسه، بالإضافة لما يورده من دقائق الخبرات البنائية في مسائل البناء من ناحية مهنية. ويتميز هذا الكتاب بذلك عن غيره من كتابات الفقه النظرية بأنه يربط الفقه النظري بنوازل وأقعية أثبتها في كتابه. أما كتاب الغروس فيبدو بعيدا عن الموضوع بالنسبة للكتب الثلاثة الأولى إذ ينفرد بالبحث في الحياة الريفية وما يتعلق بالنزاعات بين الملكيات. وكذلك يبدو الكتاب الخامس، وهو كتاب الأرحية التي تقام على مجاري الأنهار والأودية خارج التجمعات السكانية، ليس ذا علاقة لصيقة بمضامين الكتب المتقدمة. ويعيب هذا الكتاب وما سبق خلط ترتيب المسائل وتبعثر المفاهيم مما يعترف به ابن الرامي في مقدمة كتابه، إضافة الى قصوره في استعمال اللغة احيانا للتعبير عن المستجدات والمسائل فينزع كثيرا الى الاستنجاد باللغة العامية وهي مما يعيب التسلسل والمتانة اللغوية بالكتاب. وبالنظر الى محتوى كتاب ابن الرامي، وهو بلا شك وثيقة تاريخية مهمة تعكس وتسجل أبرز ما كان يدور في أوساط البناء والبنيان في أوج الحضارة العربية الإسلامية، إلا أنها لا تفك رموز الإبداعات التي نشهدها في العمارة، إنما تسجل وقائع اجتماعية وخبرات مهنية تعكس مرحلة زمنية يمكن الاستفادة من دروسها كآلية لا كطريقة أو نظرية يمكن تطبيقها ونقلها. وتبين مساجلات قانونية لمعالجة أوضاع قائمة لا تقديم نظرية مسبقة للتخطيط كما هو الحال في المدن العربية اليوم. وهذه المشكلات المتفاقمة التي حفلت بها المدينة العربية الإسلامية والتي شغلت القضاء ودواوين الدولة آنذاك لا يمكن لها بحال أن تحتل أي حيز في الديوان القضائي اليوم. فهناك مراقبة صارمة من قبل النقابات المهنية قبل إعطاء أذونات الترخيص، بل ويتم مسبقا تخيل ما سيكون عليه المبنى، وبالنسبة لعلاقته بما يجاوره من أبنية وموقعه من النسيج الحضري ككل. أما الرجوع لوثيقة ابن الرامي فهذا يدعم الأطروحة المناهضة لمثل هذه الدراسات التقليدية بعدم نجاعة وقصور هذا التخطيط الارتجالي والعشوائي للمدينة.

ومن اللافت أيضا تكريس مبدأ «الخصوصية»، الذي يشير إليه حكيم وغيره، كأحد الأطر الناظمة للبيئة «الإسلامية» كميزة «خاصة» بما يبدو للمتأمل في مثل هذه الدراسات وكأنها كانت حكرا تفردت به المدينة العربية «الإسلامية»(!). وهذا مما يثير علامات الاستفهام في مط القواعد خارج حدودها. فالخصوصية هي مطلب بشري إنساني ومن متعلقات العمارة على مدى الحضارات والثقافات وإن تفاوتت درجاتها وليست خاصة بثقافة محافظة أو ليبرالية.

فالعمارة الإنسانية عموما تتدرج بها مفاهيم الخصوصية من العام إلى الخاص فأخص الخاص بغض النظر عن الثقافة أو الحضارة، وإلا لما كان هناك معنى للعمارة أصلا. لكن مبدأ الخصوصية وظف بشكل «ساذج» في قراءة العمارة العربية «الإسلامية» في تفسير المدخل المنكسر «كيلا يطلع المارة في الشارع على خصوصية الفناء» أو «كيلا يطل الراكب جمله على غرفة البيت العلوية لدى مروره فتم استعمال المشربية»، إلى غير ذلك من التفسيرات السطحية للبيئة التقليدية التي عبرت عن ظرف تاريخي وجغرافي خاص لا ينطبق على مستحدثات العصر ولا يواكبه. فالخصوصية مفهوم «ضخمه» الدراسون المتعاطفون مع البيئات التقليدية، وفي الوقت ذاته يتغافل بعض الباحثين عن حقيقة نشأته من اكتظاظ المباني وتكدسها في المدينة التقليدية تبعا لمتعلقات الخصوصية بين المباني المتلاصقة في المدينة بحيث غدت الكثير من الأحيزة الفراغية الداخلية للبيوت والمباني بالكاد تصلها الشمس، مما لا يتناسب مع التطور الطبيعي للبشرية ومتطلباتها اليوم. وقد دخلت شخصيا مجموعة من البيوت المملوكية بالقاهرة، التي تحفل بالعديد من الأحيزة الفراغية التي إما أنها تستمد ضوء الشمس من «شخشيخة» علوية لطبيعة التلاصق المكتظ للمباني، أو لا تصلها الشمس مطلقا (!).

كذلك فمن المدهش حقا تسابق الباحثين في توظيف مجموعة من النصوص الدينية العامة والأحاديث النبوية الشريفة التي هي في الأساس تخاطب الأخلاق وتبني النفس البشرية على التزام طريق الخيرية، وهي الغاية الأساسية للدين الإسلامي. فمذهلة حقا هي الكيفية التي تم بها «ليّ» أعناق النصوص الدينية ليّاً وإقحامها في تخطيط البيئة التقليدية بناء على هذه النصوص الثيولوجية الكلاسيكية، رغم أن هناك مجموعة من الأحاديث النبوية – التي تطل على هؤلاء الدارسين وتطالعهم كالشمس في كبد السماء – في تقرير أن أمور البيئة المبنية قد تركت للجنس البشري حرية التعبير عن ظروف المكان والزمان بعشرات بل مئات من الممارسات الحياتية التي لم تقننها الشريعة وتركتها مناطا للعقل والاجتهاد «اللازمني». فالتقوقع الفكري والعكوف على مجموعات من الفتاوى والاجتهادات النصية لمشكلات دواوين القضاء في وثيقة ابن الرامي وغيره، ومحاولة تقديمها «كنمط» للمدينة التقليدية لتمتد عبر الماضي لتحضر حضورا سطحيا ساذجا في الوقت المعاصر بمعطيات تغيرت، فهذا قصور عن قراءة التراث قراءة معاصرة!

وقد أوردت الدراسات المختلفة أدوارا مختلفة لعوامل أثرت في تقنين الناتج الفيزيائي الحسي للمدينة. فمن هذه العوامل دور الحسبة والمحتسب، والقضاء والتشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى الأعراف الاجتماعية التي أسهمت بشكل كبير في تناقل خبرات بنائية واجتماعية انعكست مباشرة في الناتج الحسي للمدينة، إضافة الى أنها شكلت نمطية معينة من السلوكيات الاجتماعية تبعا لذلك. ويبدو أن هذه العوامل وغيرها حاضرة بكل زمان وإن تبدلت صفتها وشكلها ومسماها. وببساطة هي تمثل الضوابط القانونية والتشريعية للتحكم في النمو البنائي الفيزيائي للبيئة المبنية. وتجتهد الدراسات المختلفة في رفع صفة هذه العناصر وهيمنتها في التخطيط المسبق للمدينة فيما تعقد مقارنات أبسط ما يمكن أن توصف بها أنها تحيزية باتجاه الماضي حين تقلل من شأن هذه العناصر في الوقت الحاضر وإن اختلفت مسمياتها. ويبدو أن العكس هو الصحيح بين الحالتين: ففي حالة المدينة العربية التقليدية كانت هذه العوامل تقوم بدور «الترقيع» والمراقبة لما يستجد من مشكلات «عدم التخطيط المسبق» والنمو العشوائي العفوي، فيما تلعب هذه العوامل حاليا دورا صارما في منع المشكلات قبل حدوثها بتقنين نمو المدينة «والتخطيط المسبق» لنموها. وقد آن الأوان لهذه الدراسات المتعاطفة مع الماضي أن تكتفي بوصفه كنموذج «تاريخي»، دون محاولة تمديده لينوب عن الحاضر نظرا لاختلاف المكان والزمان وتبدل الأحوال الفكرية والمعيشية والبيئية. فخطورة هذه الدراسات «اللاتاريخية» تكمن في أنها تشكل «قراءة تراثية للعصر» وهي من أخطر القراءات المكنة للتراث.

* دكتوراه في فلسفة العمارة من جامعة لندن – مؤسس مجموعة لونارد ودار معمار بلندن
sayedw03@yahoo.co.uk

تداعيات

التأرجح على إيقاع الكلمات

زيد أبو العلا *

■ في كل مرة يأسرني كتاب أو نص مشوّق، أعود إلى السؤال: ما هي الكتابة، ومن هو الكاتب؟ وفي كل مرة أحصل على إجابة تبتعد عن سابقتها في أمور وتقترب منها في أمور أخرى، لكنها نادرا ما تكون نقيضا لها، والواقع أن مشكلتي لا تكمن في العثور أو عدم العثور على إجابة شافية لهذين السؤالين، بل في التخلص من قيد الكتاب الذي يكبل يدي، استعدادا للوقوع في أسر الكتاب الذي يليه، ويعيدني إلى السؤالين السابقين من جديد.

ومن المعروف أن هذه الكتب والنصوص، قد اتخذت أسماء وتصنيفات وأجناسا متعددة (ديوان شعر، كتباً مقدسة، أدباً سياسياً، رواية، قصة، مجموعة قصصية، مقالات صحافية،... إلخ) كما أتخذ كتابها أقنعة أكثر اختلافا و تنوعا منذ أن كانت الكتابة حتى الآن، وإذا كان من السهل تصنيف هذا النص أو ذاك، فإن الصعوبة تكمن في تلمس قناع الكاتب لكشف المغزى، وتقدير المدى الذي وصلته جرأة الكاتب، ومصداقيته في تناول الموضوع الذي يطرحه، ومدى مساهمته في جعل الحياة مفهومة بشكل أوضح قليلا، سواء كان قناعه شافا، أو شفافا أو راسما للصور بقدر ما هو كاتم للصوت. وبين هذه الكتب والنصوص، بدأت التأرجح على إيقاع الكلمات التي أودعها الكاتب زياد خداش في كتابه «شتاء ثقيل وامرأة خفيفة».

فبعد وعود استمرت قرابة نصف عام للحصول على مكرمة من هذا الكاتب الذي توحي ابتسامته الدائمة ببراءة الأطفال وإقبال اليافعين على الحياة، وبعد تهديد مجازي مفعم بالضحك والوعود، أفرج زياد عن مكرمته (الأدبية) وألقى بين يديّ شتاءه الثقيل، فأقبلت على التهام المئة وخمسين صفحة الأولى منه إقبال التائه في الصحراء على قربة ماء ألقاها في حجره نسر العظام الصحراوي، ولم أكد أرفع نظارتي عن سطور تلك الصفحات حتى بدأت الأسئلة تلح علي لإزاحة قناع الكاتب عن صفحاته، وبهذا أخذت القراءة منحى متقطعا، واستمرت لفترة أجبرتني في النهاية على تحدي القلق للإجهاز على الكتاب، وإطلاق زفرة طويلة علها تبعد ذلك الشتاء الثقيل، أو تمنحني فرصة للعثور على امرأته الخفيفة، بغض النظر عن سخرية اللهاث خلف ذاك النوع من النساء.

تداخلت فترة التخلص مما تبقى في جعبة الشتاء الثقيل، مع قراءة كتاب في جريدة للكاتب السعودي د. عبد الله محمد الغذامي «حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية» الذي استمتعت بقراءته وجذبتني حكاية منع استخدام كلمة «حداثة» قبل أن تتغاضى سلطات المنع عن الالتزام بقرارها خلال المعركة التي احتدمت حول كتاب الغذامي «الخطيئة والتكفير» وأعجبني قبوله آراء بعض المثقفين السعوديين لاستخدام عبارة «الواقعية التخيلية» بدل كلمة «الحداثة» وقفز السؤال ما إذا كانت عبارة «الواقعية التخيلية» تنطبق على شتاء خداش الثقيل، وهل سيكون استخدامها أفضل من استخدام كلمة «حداثة» التي عرفها الشاعر الراحل محمود درويش بقوله « ... الحداثة هي إعادة النظر بالتراث والتاريخ ونقد الذات وفهم العالم الجديد».

لم أتردد كثيرا في الانحياز إلى استخدام كلمة أيقونة فلسطين وشاعرها الراحل، ويبدو أن زياد خداش يطمح إلى أن يكون الكاتب الحداثي الأول بين كتاب القصة القصيرة من الفلسطينيين، بعزفه المنفرد على كلمات هذا الكتاب، فتراه يمسك همومه الذاتية الصغيرة بيد ويطلق يده الأخرى لمعالجة قضايا عامة، تمتد من الاهتمام بمشاعر تلاميذه واحتجاجهم على خدش أفكارهم، إلى تناول أسماء زملائه وزميلاته الكتاب في قطاع غزة، إلى السياحة في القدس مع محمود درويش، إلى استرجاع ذكرى المعلم خليل السكاكيني، وإبداء الملاحظات الدمثة حول القاص محمود شقير، وتقديم رؤيا غامضة حول المسرح والممثلين المسرحيين في رام الله، كل ذلك عبر تجاوز لكل ما يقيد كتابة القصة القصيرة من عادات وتقاليد وضوابط تاريخية فرضها مجتمع محافظ على الكتّاب خلال فترات طويلة.

ويبدو أنه يريح القارئ مقدما حيث يعرّف كتابه سلفا، بأنه «نصوص، مقالات، تأملات، قصص.» ولا أدري لم أكل أحرف العطف بين هذه الكلمات، ولم يترك لنا فرصة القول بأن كتابه ينتمي بالمجمل إلى كتابة المقالات الصحافية، والتي تمكن الكاتب من حجز حيز لها خارج مملكة الشاعر غسان زقطان الثقافية في جريدة الأيام، «وهي المملكة التي لم يتمكن الشاعر زقطان من توسيع حدودها لتقترب من الحيز المتاح لصفحات الرياضة في نفس الصحيفة».

وبغض النظر عن التصنيفات، أو الأسلوب المتبع في الكتابة، يبقى المهم بالنسبة لي، هو المضمون الذي ينطوي عليه النص، أي نص أدبي، لأن الشكل في رأيي هو الوعاء المغلق على سيل العبارات المشوقة حينا، أو شذرات من الذهب التي تزين لوحات تشكيلية تتحدى القارئ وتفرض عليه استخراج ذرات التبر من كومة التبن حينا آخر، وباحتوائها على المضمون، تمثل وحدة متكاملة يفرض المضمون شكلها، وتمثل من الممارسة والاستمرار في الكتابة، أسلوب الكاتب الذي يميزه عن الآخرين، وهنا تختلف نظرة القراء حول هذه المجموعة، بحسب أمزجتهم وتفضيلهم لأسلوب على آخر، ولا أظن أن القارئ بحاجة إلى دليل على هذا الاستنتاج. ولهذا فإن ما يهمني في هذا الكتاب، هو الصراحة والجرأة على تناول مواضيع مشوّقة حول الأدب والموسيقى والمرأة، بأسلوب خاص بالكاتب قلما قرأت مثيلا له في الجزء من الأدب العربي الذي يساهم الكتاب الفلسطينيون فيه، وبالتأكيد فإن هذا الحكم مرتبط بقراءاتي المحدودة في هذا المجال.

كمثال على ذلك، نجد في قصة «اعتذاراتي المتأخرة»، محاولة لطرح الموضوع الأقدم والأكثر صعوبة في تاريخ الأدب والفلسفة في آن معا: «الموت» وتبقى كيفية إيصال الفكرة إلى القراء أو جرهم لاستنتاجها، كما جرني زياد خداش هي الأهم. واعترف بأن أسلوب الكاتب وتعدد المواضيع التي يتناولها، قد أعجبني، ورأيت في انطلاقه من تفاصيل الحياة اليومية، إلى محاكمة مسرحية، أو نقد مقال لزميل له، أو كتابة قصة قصيرة، أسلوبا مشوّقاً يعتمد على لغة خاصة به تشكل تمايزا نوعيا عن المألوف في كتابة القصة القصيرة، والمقالة الصحافية، وتكاد تنسيني التذكير بأن عنوان الكتاب مأخوذ من عنوان قصته القصيرة التي يبدأها بالسؤال «لماذا أتكسر بداية كل شتاء؟» وأعادني إلى التذكير بأن كتابه الصادر عن دار فضاءات للنشر والتوزيع في عمان، يحتوي على ثلاثة وخمسين عنوانا تمتد على مدى مئتين وخمسين صفحة من القطع المتوسط بطباعة جيدة، وقد نفى في عنوان إحداها وجود الصعاليك في فلسطين، وأكد على حاجة الثقافة الفلسطينية إلى هذا الصعلوك، ومضى أبعد من ذلك حين حدد مواصفاته وأعاد التذكير بثيمة الصعاليك الذين خرجوا عن قيود زعماء قبائلهم، كما أعاد التذكير بالشاعر المقدسي فوزي البكري، وعرض المثالب التي تعاني منها ثقافتنا، فهل يعمل على أن يكون!! أم يبحث عن الصعلوك الغائب.

*كاتب من فلسطين

فضاءات ثقافية

ثلاثة كتب جديدة تناقش قضايا العراق والتحوّل الديمقراطي في الخليج واللغة العربية

ابوظبي ـ «القدس العربي»

من جمال المجايدة:

أصدر «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» ثلاثة كتب جديدة حول العراق، والتحوّل الديمقراطي في الخليج العربي، واللغة العربية. يحمل الكتاب الخاص بالعراق عنوان «العراق: الشعب والتاريخ والسياسة»، لمؤلّفه جاريث ستانسفيلد. يتضمّن الكتاب أربعة نقاشات رئيسية؛ تهدف في مجملها إلى تحليل كيفية وصول العراق إلى وضعه الحالي، وكيفية إعادة بنائه. النقاش الأول يدور حول الطبيعة الاصطناعية لنشأة الدولة العراقية، وآثارها على بناء الدولة بعد ذلك بقرن. والنقاش الثاني يرتبط بمسألة الهوية في المجتمع العراقي، وماذا كان يعني أن يكون المرء «عراقياً»؟ وما الذي يعنيه ذلك الآن؟ أما النقاش الثالث فيدور حول طبيعة السلطة السياسية في العراق، والتأثيرات التي أحدثتها عقود من السياسات غير الديمقراطية في المجتمع العراقي. وأخيراً، فإن النقاش الرابع يركّز على آليات بناء الدولة في المجتمعات والدول التعدّدية المتحرّرة من ظلال السلطوية. أما الكتاب الخاص بالتحوّل الديمقراطي في الخليج العربي، فيحمل عنوان «التحوّل الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر»، لمؤلفه أحمد منيسي. ويبحث هذا الكتاب في حدود الانفتاح السياسي، الذي شهدته كلّ من مملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة قطر، ومحاولة تحليل ذلك الانفتاح في ضوء تجربة التحوّل الديمقراطي في هذه البلدان، بدءاً من مطلع تسعينيات القرن الماضي. كما يبحث الكتاب في دوافع وأنماط وحدود تجربة التحوّل الديمقراطي في الدول الثلاث، والتركيز على أوجه الخلاف والشبه في هذه التجربة، والمعوّقات التي تواجه كل حالة على حدة، والآفاق المستقبلية وآليات تعزيز عملية التحوّل الديمقراطي في كل منها أيضاً. وقد خلص الكتاب إلى تأكيد أن التطوير الديمقراطي، الذي شهدته وتشهده هذه الدول الثلاث، يواجه جملة من التحدّيات الداخلية والخارجية؛ ومن هذه وتلك: ضعف القوى المعارضة في هذه الدول على النحو الذي لا يمكّنها من أن تمارس ضغوطاً قوية على النظام الحاكم لترسيخ عملية الانفتاح السياسي، فضلاً عن التحدّيات الخاصة بطبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية التي تعمل ضمن إطارها النظم السياسية في الدول الثلاث، والتي تحدّ من تطوير ثقافة سياسية تنمّي القيم الأساسية للديمقراطية في عملية الممارسة السياسية. إضافة إلى ذلك، هناك التحدّيات النابعة من البيئة الإقليمية والدولية لتجربة التحوّل الديمقراطي في هذه الدول. أمّا الكتاب الخاص باللغة العربية، فإنه يتضمّن البحوث والدراسات التي تمّ تقديمها إلى مؤتمر «اللغة العربية والتعليم: رؤية مستقبلية للتطوير»، الذي عقده «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يومي 21 و22 من شهر كانون الثاني/ يناير 2008، وينسجم هذا الكتاب مع المحورَين المهمّين اللذين ناقشهما المؤتمر، وهما: اللغة العربية، والتعليم، وذلك بالتركيز على الخروج من تحديد المشكلة إلى المهمّة الخطرة التالية وهي الرؤية السليمة للتطوير في الآونة المقبلة، والآليات المناسبة لتنفيذ تلك الرؤية. ولهذا اشتمل الكتاب على أربعة أبواب ناقشت هذين المحورين بالتفصيل. ويحمل هذا الكتاب إلى القارئ –بأوراق نخبة من الباحثين المشاركين في المؤتمر المشار إليه آنفاً، وبالتعليقات والمداخلات المفيدة– واحدةً من أخطر قضايا الأمة العربية في عصرها الراهن، ووقفة على التحدّيات شديدة الوطأة التي تواجهها اللغة العربية وتكابدها مسيرة التعليم، ويبسط له أفكاراً نيّرة مطروحة عبر أجزائه المختلفة، ومن ثم يشركه في تحمّل مسؤوليته بصفته قارئاً عربياً لا تزال تؤرّقه قضايا مصيره ومصير أبنائه وأحفاده في اتصال ثقافته وتاريخه وهويته إلى الأجيال القادمة.

تأتي هذه الكتب الجديدة في ظلّ سعي «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» إلى تشجيع حركة البحث والتأليف والترجمة في العالم العربي، وإثراء المكتبة العربية بالكتب المتميزة والدراسات الجادة. وتعزيز التفاعل الثقافي عبر العالم.

الجدير بالذكر أن عدد إصدارات المركز وصل منذ نشأته عام 1994 حتّى عام 2009، إلى نحو 650 إصداراً، وتشمل هذه الإصدارات الكتب الأصلية والمترجمة، وسلسلتين أصليتين محكّمتين؛ إحداهما باللغة العربية «دراسات استراتيجية»، والثانية باللغة الإنجليزية «The Emirates Occasional Papers»، وسلسلة ثالثة للدراسات المترجمة «دراسات عالمية»، وسلسلة رابعة للمحاضرات التي ينظّمها المركز، وتصدر باللغتين العربية «محاضرات الإمارات» والإنجليزية «Emirates Lecture Series».

«شجرة الحياة» عنوان الدورة الجديدة لمهرجان الموسيقى الروحية

الرباط ـ «القدس العربي»:

أشار منظمو مهرجان فاس للموسيقى الروحية العالمية أن الدورة الخامسة عشرة للمهرجان ستجرى هذه السنة تحت شعار « شجرة الحياة».

وأكدت فاطمة صديقي المديرة العامة لمؤسسة روح فاس ومنظمة هذه التظاهرة الفنية خلال تقديم البرنامج الفني لهذه الدورة ، أن نسخة 2009 لمهرجان فاس للموسيقى الروحية العالمية تشكل امتدادا للدورات السابقة مع الحرص على التجديد والابتكار وتجنب الوقوع في الرتابة.

وأعربت أن هذه التظاهرة السنوية تلعب دورا رئيسيا في تنشيط الحقل الثقافي الوطني والعربي والدولي، مضيفة أن المنظمين وضعوا خلال هذه الدورة برامج غنية ومتنوعة تتلاءم مع روح المهرجان.

وذكرت باختيار موضوع شجرة الحياة، الذي يشير الى أن المهرجان يكتسب سنة بعد أخرى المزيد من النضج والجودة فهو مستمر في التجديد و الابتكار لكنه يبقى دوما وفيا لرسالته الهادفة الى تقارب الشعوب والديانات عبر المقدس.

وأشارت صديقي الى أن رسالة المهرجان تهم الجميع لأن الموسيقى الروحية وما تثيره من قضايا وأفكار لا تنتمي الى حقبة أو ديانة معينة وانما هي موجهة الى الجميع دون تمييز. وأكدت أن القضية الفلسطينية حاضرة خلال هذه الدورة حيث يحيي الموسيقي والملحن اللبناني مرسيل خليفة مع فرقة الميادين حفلا فنيا كتكريم للشاعر محمود درويش. وسيقدم خلال هذه الدورة إبداعان فنيان الأول بعنوان « أوتار وأرواح» لعازف كمان الجاز الشهير ديدي لوك وود، يلتقي فيه مع المطربة المغربية إحسان الرميقي، والثاني بعنوان « ميلوس أناشيد من المتوسط « حيث تلتقي طبول الفنان الايراني كيفان شيميراني مع أغان من اليونان والمغرب وإسبانيا بالاضافة الى مجموعة من الفنانين أمثال سامي يوسف الذي يعتبر من بين الاصوات التي ترتقي الى قمة الغناء العربي بأغانيه المفعمة بالايمان ومروى رايث ملكة الوسبيل وموسيقى السول من نيوأورليانس بنيس و شريفة كريست وحميد القصري وفاطمة تيحيحيت وحميد بوشناق.

ويضم برنامج مجموعة رازبار من ايران وأهل التراث الصوفي ومجموعة الطريقة الدرقاوية مع الحاج محد بنيس والعيساوية مع عبد الله اليعقوبي وعروض راقصة تقدمها الفنانة الهندية شانطالا شيفالانابا، والجذبة السماوية مع الدراويش الدوارين من قونية. كما تقدم المبدعة التركية زيا عزازي عرضها الكورغرافي حيث تعيد صياغة دوران الدراويش العتيق بطريقة عصرية وتختم الفنانة الرائعة لورينا ماك كينيت المهرجان بدعوة للسفر على متن الأغاني الأسطورية المستوحاة من ثقافة العالم السلتي.

كما تنظم لقاءات بمتحف البطحاء حول أصل الكون: الانفجار العظيم و التفسيرات السماوية وأصل الإنسان ونظرية الخلق ونظرية التطور الدرويني والتساؤلات المعاصرة حول الحياة وحول الموت والطابع المقدس للحياة وقدسية المرأة وأنشطة منها « لمهرجان في المدينة» ومعارض وتقديم عروض مسرحية بمشاركة فرق موسيقية منها آش كاين والمشاهب وجيلالة والجيلاليات ومازكان والفنان عبد الفتاح.